الإعـلام العربـى من التبعيـة إلى الاستقـلال

محمد وهبى(*)

هل هناك حقا نظام إعلامى عربى حاليا حتى على المستوى المحلى دعك من المستوى القومى يمكن مقارنته بالإعلام حتى فى الدول الأسيوية الديموقراطية التى كانت بعض دولنا قد سبقتها بعقود فى الأخذ بمنهج التفكير الغربى وببعض النظم الغربية سياسية كانت أو غير سياسية؟ هل هناك إعلام مصرى تستحقه مصر بنهضتها الحديثة التى تعود إلى قرنين؟ هل يقوم إعلامنا العربى فى الداخل بمهمته كالقناة التى تحقق التواصل المطلوب بين الثقافة والسياسة والاقتصاد لخدمة الأهداف المحلية والقومية أم أنه إعلام تعبوى يخدم أساسا النظام السياسى القائم؟ هل يقوم إعلامنا بالبحث عن الحقائق ونشرها أم يقوم بإخفائها لحماية بعض النظم وبعض المصالح الراسخة والمستجدة؟

هل يقوم إعلامنا العربى بمهمة نقل صورة واقعية عن حضارتنا وثقافتنا وعن حاضرنا للعالم وبالعكس نقل صورة واقعية غير غوغائية عن حضارات العالم المختلفة وفى مقدمتها الحضارة الغربية رغم صدامنا مع بعض أوجهها من هيمنة سياسية وثقافية وضغوط اقتصادية و عسكرية؟ هل يقوم إعلامنا بالمحافظة على لغتنا العربية أهم العوامل التى توحد بين أمتنا وفى الوقت ذاته بالتخلص من بعض ما علق بها عبر قرون عديدة من العبارات الإنشائية والخطابية علما بأن لغتنا تحمل فى طياتها بعض أهم خصائصنا كما كان يقول الدكتور زكى نجيب محمود؟

هل يقوم إعلامنا بمهمة التخلص من الأمية الثقافية المنتشرة كوباء بيننا كما هو واضح من تدنى حركة الإنتاج والنشر وضمور الإبداع؟ هل يمتلك إعلامنا السيطرة على أركان التقنية الحديثة والكوادر الإعلامية اللازمة؟ هل نستخدم فى إعلامنا لغة يفهمها الخارج ولا تخضع لقوالب فكرية بليت مع الزمن؟ هل نفرق بين الإعلام والإعلان بعد كل ما تكشف عن المكافآت الضخمة للكثيرين من القيادات الصحفية

(*). خبير إعلامى بالجامعة العربية السعودية ووزارة الإعلام، وكاتب بمجلة المصور. مصر.

نتيجة الخلط الفاضح بين هذين النشاطين بل وأصبح معروفا أن هناك أقلاما تكتب وأصحاب برامج تليفزيونية وإذاعية تذيع لمن يدفع الثمن؟

ثم هل يتمتع إعلامنا بالحرية التى لا غنى عنها لأى إعلام يقوم بواجبه؟ هل تحرر إعلامنا من التبعية لوكالات الأنباء الأجنبية ومن التقليد لأى تقليعة صحفية تحدث فى الغرب حتى ولو كانت لا تناسب ظروفنا؟ هل تخلص إعلامنا من تكبيل نفسه بنفسه بوضع قيود على معرفة الحقائق على الجانب الآخر من التل مثل التعرف بصورة مباشرة على المجتمع الإسرائيلى وعلى القوى التى تتحكم فيه وعلى التطورات المختلفة التى تحدث فيه؟ وأخيرا هل يقاوم إعلامنا الضغوط التى يفرضها عليه الإطار العام للدولة الذى قد يتحكم فيه دستور لم يعد يصلح كما هو الحال فى مصر أو قوانين وأعراف وتقاليد لم تعد تساير روح العصر ومقتضياته؟

أعتقد أن الأغلبية بيننا بينما تتفق على أن هناك بعض الاستثناءات التى لا يجب إغفالها فإن الإجابة على معظم هذه الأسئلة تكاد تكون بالنفى وإن تفاوتت درجة القصور من بلد عربى لآخر، ولكنه قصور عام نشارك فيه جميعا كرسميين ومثقفين وسياسيين وممارسين إعلاميين كما نتحمل مسئولية إصلاحه. وفى تقديرى فإن نظامنا الإعلامى يمر بمرحلة سيولة- مرحلة انتقالية تمثل أدق وأخطر مرحلة مر بها حتى الآن: من مرحلة التعبئة الرسمية المهيمنة على كافة الأنشطة الإعلامية من جانب نظم طابعها العام استبدادى وشمولى، إلى مرحلة نشوء بعض المؤسسات الإعلامية من صحف وإذاعات وشبكات تليفزيون بعضها مستقل والبعض الآخر حزبى أو مرتبط بالنظام الحاكم فى بعض الدول العربية بصورة أو بأخرى ولكنها تقدم أخبارا أكثر بعدا عن الدعاية الحكومية كما تقدم خيارات سياسية واقتصادية وثقافية أرحب ولا تخلط بين الوطن والحكومة.

الإعـــلام والعولمـــة

وفى الوقت ذاته يتعرض نظامنا الإعلامى، أو اللانظام إذا شئت، كما يتعرض عالمنا العربى والإسلامى لهجوم شامل للعولمة بأبعادها السلبية وأشكالها الثقافية والإعلامية والسياسية والاقتصادية ومحاولة فرض بعض هذه الأشكال عسكريا إذا سنحت الفرصة كما حدث ويحدث فى أفغانستان والعراق.

وما يهمنا هنا هو كيف أصبح الإعلام أهم وسيلة مباشرة وغير مباشرة للجوانب

السلبية للعولمة التى تفرض من الغرب المهيمن على عالمنا العربى الضعيف أو المستضعف رغم مقاومة من هنا ومن هناك بحيث يكاد الفرد العربى أن يصبح أسيرا فى اتجاهاته وسلوكه وعاداته وقيمه لما تروجه شبكات هذا الغرب التليفزيونية والإذاعية والصحفية وأجهزته التسويقية بجانب شبكتى الإنترنت والمحمول اللتان تستغلان كل هذه الوسائل المذكورة بثورة تكنولوجية غير مسبوقة، بحيث أصبح ضياع الفرد وسط هذه الهجمة الإعلامية يمثل تهديدا للهوية العربية ذاتها خاصة بعد أن فتحت الأقمار الصناعية أمام كل هذه الوسائط عالما إعلاميا غير مقيد بأى حدود جغرافية أو سياسية أو عرقية أو دينية أو ثقافية.

فبالرغم من أن اختصار ثورة الاتصالات للمسافات إلى الحد الذى أصبحنا فيه نتحدث عن "القرية الكونية"، إلا أن ذلك لا يعنى صهر كل الهويات فى بوتقة واحدة، فلكل شعب هويته التى تنبع منها ثقافته وإبداعاته. وما يمكن أن تحققه العولمة فى جانبها الإيجابى هو تسهيل الحوار والتفاهم بين الشعوب بصورة لم يكن أحد يتصورها قبل بضعة عقود.

كما أن العولمة تصطدم على أرض الواقع بمعارضة من مروجيها أنفسهم عندما تتعارض مع مصالحهم الاقتصادية كما نشاهد فى لجوء أوروبا وأمريكا لبعض السياسات الاقتصادية الحمائية وفى رفض أمريكا مجرد المحافظة على البيئة الطبيعية لهذه "القرية الكونية " نفسها، بل وتصطدم هذه العولمة بعنصرية صارخة كما شاهدنا فى معارضة أمريكا لقيام شركة عربية (إمارتية) بإدارة بعض موانيها رغم أن هذه الموانئ كانت تديرها شركة بريطانية، وفى الحقيقة فإن أخطار العولمة على الإعلام لا تنبع من الخارج فحسب ولكنها أصبحت تنبع من الداخل أيضا من جانب بعض أصحاب النفوذ المالى سواء المرتبطون بمصالح أجنبية أو المنجرفون فوق عملية إبهار الجماهير وما تجره من أرباح أو شهرة تخدم أهدافا تجارية ولكنها أصبحت تسبب عملية تآكل ثقافى وقيمى ومجتمعى. ولا يعنى ذلك رفض أو إقصاء رأس المال الخاص عن المشاركة فى العملية الإعلامية ولكن لا بد من وجود هيئة تتمتع باستقلال عن الحكومة لوضع الأسس التى تنظم هذه المشاركة ووضع المعايير التى تحكم بالذات عملية البث الإذاعى والتليفزيونى بحيث لا يطغى العامل التجارى على العوامل الثقافية والمجتمعية.

وتجدر الإشارة هنا إلى محاولة إعادة هيكلة اتحاد الإذاعة والتليفزيون فى مصر الذى يعمل به عشرات الآلاف من الموظفين دون تمتعه بالمصداقية الواجبة. فإذا كان القصد هو تحويل هذه الاتحاد الضخم إلى هيئة أو هيئات مستقلة فإنه يرجى الاستفادة من تجربة الـــ بى بى سى فى بريطانيا التى تتمتع بميثاق ملكى يضمن استقلالها عن الحكومة ويعاد النظر فى الميثاق بواسطة مجلس اللوردات ولجنة من الخبراء ووزير الخارجية كل عشر سنوات. وتعتمد الـــ بى بى سى على رخص التليفزيون التى يدفعها المشاهدون وتذهب إلى المؤسسة مباشرة وليس عن طريق الحكومة لضمان التحرر من النفوذ الحكومى.

ومن ثم تعتبر الـــ بى بى سى مسئولة أمام المشاهدين فهم الذين يتكفلون أساسا بالصرف عليها فهم لا يعتبرونها وسيلة للتسلية فحسب، وإنما يعتبرون التليفزيون وليس الإذاعة فقط أحد دعائم المجتمع الذى يؤثر فى التاج والبرلمان والتعليم والمسرح والفنون وحتى الكنيسة وهو لذلك محل تقدير عظيم كما هو محل مناقشة ونقد دائم باعتباره رصيدا قوميا يعتز به الجميع لأنه يعكس الشخصية البريطانية ويوفر منبرا ومنتدى مفتوحا على جميع الاتجاهات، محايدا فى عرضه للأخبار والموضوعات التى يناقشها محترما للأقليات ومساهما مساهمة مباشرة فى تطور المجتمع بدءا بالطفل الذى تراعى تنشئته وتنميته بصورة متكاملة.

وعلى عكس هذه النظرة للتليفزيون نجد أن معظم الأمريكيين يعتبرونه وسيلة للترويح عن النفس والاسترخاء بعد مشقة يوم طويل من العمل كما أنه فى مقدمة وسائل تنمية الشركات التجارية والصناعية وأحد أهم مصادر أرباحها. ولكن ذلك لم يمنع حتى فى أمريكا من نشأة هيئات تليفزيونية ثقافية (جغرافية وتاريخية) متخصصة بل وشبكة تليفزيونية على مستوى عال وغير تجارى مثل الشبكة العامة للتليفزيون PBS بجانب شبكة إذاعية مماثلة وهى الإذاعة العامة الوطنية National Public Radio (NPR). ولكن هذه الهيئات الإعلامية الجادة موجهة أساسا للصفوة أو لمن يبذل جهدا خاصا فى محاولة للانضمام إلى هذه الصفوة، علما بأنها تعتمد أساسا فى تمويلها على تجاوب الطبقة المثقفة مع الحملات التى تقوم بها هذه الهيئات دوريا للحصول على تبرعاتهم كما يساهم الكونجرس بنسبة بسيطة فى ميزانية الـــ PBS والـــ NPR.

وكثيرا ما يهدد أعضاء الحزب الجمهورى فى الكونجرس هاتين الشبكتين بقطع مساهمته لهما ولكن الأعضاء الديموقراطيين يحولون دون ذلك، كما تنشأ خلافات كثيرة بين الحكومة البريطانية و بين الـــ بى بى سى لدرجة أن مؤيدى الحكومة أثناء حرب العراق أطلقوا عليها اسم Baghdad (British) Broadcasting Corporation. وبالطبع فإن المناخ والتقاليد الثقافية والسياسية هى التى تضمن استقلالية هذه المؤسسة التى تعتبرها معظم المؤسسات الإعلامية فى العالم أكثرها استقلالا واحتراما بسبب تجذرها فى المجتمع واستثماراتها الضخمة فى الأخبار والبرامج الجارية سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وبسبب معاملتها للحملات الانتخابية كأحداث تعيد تشكيل المجتمع بدرجة أو بأخرى ومن ثم إيلاء العملية الانتخابية أكبر اهتمام ممكن مع مراعاة الحيدة الكاملة. كما تتميز هذه المؤسسة بإنتاج الأفلام التسجيلية الممتازة، وحتى المسلسلات التليفزيونية التى وقعت تحت التأثير الأمريكى إلى حد ما لا تخلو من سبر غور القضايا الاجتماعية والمآزق الأخلاقية التى تثير القلق والحيرة داخل النفس البشرية.

وإذا كانت الـــ بى بى سى وليدة تجربة ثقافية ومجتمعية خاصة إلا أن ذلك لا يعنى أنه لا يمكن الاسترشاد بها فى الإطار المصرى إذا صحت النيات لأنه سبق فى فترة رئاسة الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل لوزارة الإعلام أن بذل محاولة فى هذا الاتجاه الصحيح عندما أسس اتحاد الإذاعة والتليفزيون.

أما بالنسبة للتليفزيون التجارى العربى فإنه يمكن أيضا الاسترشاد بما حدث فى بريطانيا والابتعاد عما حدث فى أمريكا علما بأنه كانت هناك فى بريطانيا معارضة قوية للموافقة على إنشاء تليفزيون تجارى خشية من أن يؤدى إلى انحطاط فى الذوق العالم. وعندما ووفق على ذلك بعد سنوات عديدة لإيجاد منافسة للـــ بى بى سى، فإن ذلك قد تم تحت إشراف هيئة مستقلة Independent Broadcasting Authority أنشئت خصيصا لتحديد المعايير والقيم التى يجب على هذا التليفزيون الالتزام بها قبل منحه التصريح بالعمل فى هذا الميدان البالغ الحساسية والأهمية مع تحديد صارم لمدة الإعلانات التجارية فى البرامج المختلفة.

الإعلام وغياب المشروع القومى العربى

إذا كنت قد أطلت فى مقارنة بين المؤسسات التليفزيونية العربية وبين بعض أهم شبكات التليفزيون فى بريطانيا وأمريكا، فالسبب هو أن أهمية التليفزيون عندنا تفوق بكثير أهميته فى البلاد الأكثر تقدما بسبب انتشار الجهل والفقر فى معظم بلادنا فضلا عن التوجه التعبوى لهذه المؤسسات وتكريس خدمة معظمها للنظم القائمة وتجنبها تناول آفاتنا الاجتماعية بالعمق والصراحة المنشودة خشية الولوج فى المحظورات التى تكبل الفكر وتشل الإبداع وتجعلنا ندور فى دائرة مفرغة ومفزعة فى الوقت الذى لا نقع فيه أسرى للنظم فحسب، ولكن أيضا لمؤسسات رقابية سياسية ودينية لا دخل لها فى عملية التفكير الخلاق والإبداع الحر فى مجتمع أصبح يحتاج ويتوق أكثر من أى وقت مضى إلى مثل هذا التفكير والإبداع مستفيدا من الثروة التكنولوجية الهائلة فى البث التليفزيونى التى حدثت خلال الربع قرن الماضى.

لقد شاهدنا قبل هذه الثورة بما يقرب من قرنين فترة تنوير ثقافى استمرت عدة عقود كما تواصل عطاؤها فى الخمسينات من القرن الماضى رغم بداية النظام الشمولى بسبب تزامن بدايته مع مشروع قومى مهما اتسم بالخيال فإنه ألهب الكتاب والفنانين والمسرحيين والموسيقيين فالخيال هو جزء لا غنى عنه لأى إبداع. ولكن الخيال يصبح عبئا إن لم يكن خطيئة إذا تحول إلى سراب مضلل للبوصلة السياسية فى أى مجتمع كما حدث بعد ذلك. كما أنه لا بد وأن نعترف بأن معظم إن لم يكن كل رواد فترة الإبداع الأدبى والثقافى والفنى خلال الخمسينيات وإلى حد ما حتى منتصف الستينيات كانوا قد تربوا فى الفترة التى سبقت العصر الشمولى إن لم يكن قد ساهموا بالفعل فى هذا الإبداع قبلها أيضا.

وهذا ينطبق على الإعلام أيضا خاصة فى مجال الصحافة فأين لنا فى مصر من صحفيين كمحمد التابعى وكامل الشناوى ومصطفى وعلى أمين وأحمد بهاء الدين ومحمد حسنين هيكل وغيرهم كثيرون ولعل سلامة محمد سلامة ومكرم محمد أحمد وصلاح الدين حافظ يمثلون آخر هذه الفترة العظيمة من صحافتنا رغم كل العيوب التى شاب بعضها.

صحيح أن بعض التطور قد حدث فى الصحافة العربية خلال السنوات الأخيرة بفضل نشوء ظاهرة صحف المهجر التى فتحت آفاقا جديدة للقارئ العربى فبدت

الصحف المحلية باهتة بل ومتجنية على حق المواطن فى المعرفة وعلى حقه فى مناقشة قضاياه وفى الحصول على معلومات ليس فقط من قبيل تلك التى تنشرها صحف المهجر ولكن على معلومات أساسية تخص البلد العربى الذى ينتمى إليه ولكن لا يجرؤ أحد على تناولها مثل ميزانية العرش أو الرئاسة أو الجيش أو المخابرات أو أجهزة الأمن وذلك على عكس ما هو معمول به فى الدول الديموقراطية حيث لا تنفصل هذه الميزانيات عن الميزانية العامة للدولة حتى يمكن السيطرة عليها من قبل الناخبين ودافعى الضرائب.

كما يعود فضل كبير فى تطور الصحف العربية للفضائيات العربية التى رفعت الغطاء عن الكثير مما كان محجوبا عن الجماهير وتناولت بجرأة المسكوت عنه فى حياتنا العامة والخاصة. ومن ثم تنافست الصحف مع هذه الفضائيات التى مهدت لها سياسيا أجواء أفضل كما أن الضغوط الشعبية التى ساهمت هذه الفضائيات فى تعبئتها اضطرت معظم الحكومات العربية على القبول بهامش أوسع من الحريات للصحف وعلى صدور العديد من الصحف الحزبية والمستقلة التى بدورها رفعت سقف الحرية المسموح به إلى حد لم يكن يحلم به أحد فى مصر مثلا قبل السنتين الأخيرتين خاصة بعد تعديل المادة ٧٦ من الدستور رغم كل أوجه القصور المبنية فى هذا التعديل.

ولكن هناك تخوف حقيقى من أن تصبح هذه الحرية نفسها أداة فى يد النظم الحاكمة فى الدول العربية فتستخدمها للتنفيس عما هو مكبوت فى الأنفس من مظالم سياسية واقتصادية، ولشراء بعض الوقت لاستعادة السيطرة على مقاليد الأمور، كما قد يتصور البعض خطأ أن هذه الحرية هى تجسيد للديموقراطية التى لا تتحقق دون استجابة الحاكم لما تتيحه الحرية من مطالب شعبية ودون قبوله بتداول السلطة.

مشاكل الإعلام المصرى

هناك مشاكل مختلفة تواجه الإعلام فى مصر أى أول بلد نشأ فيها إعلام عربى مؤثر جاذبا إليه خير المواهب والقدرات العربية. فأولا نجد مشكلة لا نجدها ربما فى أى دولة أخرى، وهى مشكلة الصحف التى تقسم ما بين قومية وحزبية ومستقلة، فى حين أن الصحف القومية نفسها يصعب تصنيفها فلا هى صحف حكومية كلية ولا هى صحف خاصة أو مستقلة ولكنها تحتل مكانة شاذة فى القوائم المعروفة للصحف فى معظم العالم. فهى تخضع اسما لمجلس الشورى الذى لا يستطيع أن يتجاهل رغبات

رئيس الجمهورية خاصة فيما يتعلق برؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير الذى تجدد خدماتهم بعد سن الستين كل سنة أى يبقوا أسرى فى أيدى السلطات العليا أكثر مما كانوا عليه قبل "سن المعاش"! وهذا يؤكد فى حد ذاته أن مبدأ الولاء الذى عرف فى مصر بعد ثورتها فى سنة ١٩٥٢ مازال معمولا به عند تعيين القيادات الصحفية كما ظهر ذلك بوضوح فى معظم التغييرات الكاسحة التى حدثت لهذه القيادات بعد نهاية الانتخابات البرلمانية يوم ٢٠٠٥/١٢/٧.

ولأضرب مثلا على الربط بين الصحف القومية وبين الحكومة فى الذهن الغربى أشير هنا على سبيل المثال إلى الصعوبة التى يواجهها مراسلو هذه الصحف عندما يتقدمون لاعتمادهم لدى الكونجرس الأمريكى الذى يصر على عدم اعتماد أى صحفى أجنبى يعمل لصحف غير مستقلة عن حكومة بلده، وحتى بعد التغلب على هذه الصعوبة بوسيلة أو بأخرى فإن شبهة الارتباط بالحكومة المصرية إن لم تكن بإحدى أجهزتها تظل تطارد ولو فى السر هؤلاء المراسلين كما كان يحدث لممثلى صحف الكتلة الشرقية.

وثانيا تنفرد مصر فى الذهن الغربى عموما بوجودها ضمن ١٤ دولة من بين أكثر من ١٩٠ دولة تمارس عقوبة حبس الصحفيين لمدة تصل إلى ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة وهى نفس مدة العقوبة التى تفرض على التفكير فى قلب نظام الحكم حتى ولو ثبت أن الخبر الذى تسبب فى الحبس كان صحيحا(!). هذا بالرغم من أن الرئيس مبارك تنبه لخطورة حبس الصحفيين وأصدر قراره بإلغاء هذه العقوبة التى تتنافى مع أى نظام يسعى لتحقيق الديموقراطية ولكن حتى كتابة هذه السطور ورغم مضى أكثر من سنتين على هذا القرار لم يتم تفعيل هذا القرار لوجود قوى تعتبر أن تفعيله لا يصب فى مصلحتها.

ولعل المثال الأخير لخطورة استمرار هذا السيف المعلق على رقاب الصحفيين لصالح هذه القوى هو ما حدث لصحفى بجريدة "المصرى اليوم" الذى صدر حكم بسجنه سنة وتغريمه ١٠,٠٠٠ جنيه (يوم ٢٠٠٦/٢/٢٣) لنشره خبر يخص وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان رغم أن الجريدة سارعت عندما تأكدت من عدم صحة هذا الخبر فنشرت فى اليوم التالى اعتذارا على صفحتها الأولى.

وكما هو متوقع فى بلد شهد قفز نوعية فى تبلور رأى عام أقوى نسبيا خلال

القترة القصيرة الماضية فإن هذا الحكم أثار ضجة كبيرة أدت إلى تسوية الموضوع وخروج الصحفى من السجن كما اضطر الوزير الذى اشتهر بمخاصمة الصحافة لاتهامه المتكرر بالفساد لأن يتنازل عن٣٥ قضية أخرى.

ولعل من أهم ما أثاره حبس هذا الصحفى هو الصعوبة التى يجدها معظم الصحفيين فى الحصول على المعلومات اللازمة أو التحقق من الأخبار التى تصل إليهم من مصادرهم. وقد ضرب مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين ورئيس مجلس إدارة دار الهلال سابقا مثالا على ذلك بقوله فى محطة تليفزيون دريم ٢ أنه حاول (بكل ما يتمتع به من احترام وصلات قوية مع كبار المسئولين)، التأكد من صحة الخبر الذى نشره هذا الصحفى فى نفس يوم النشر ولكنه لم يتمكن! فكيف يمكن لصحفى شاب لا يملك مثل هذه الصلات أن يتحقق تماما من صحة الخبر الذى وصل إليه عن الوزير فى نفس اليوم؟

أما القول بأن الشخصيات العامة لا يجب تعرض الصحافة لها بسهولة فإن المنظمات الحقوقية اتفقت مع معظم الصحفيين المصريين بأن العكس هو الصحيح. فالشخصيات العامة مسئولة أمام الشعب أكثر من الأفراد العاديين. وتهديد الصحفى بالسجن إنما يمثل أداة قانونية لردعه وإذلاله أمام هذه الشخصيات التى يجب أن يكون موقفها أصلا شفافا وكاشفا فى كل ما تقوم به بحيث تبعد الشكوك عنها. وحتى فى هذه الحالة فإنه من حق الصحفى أن يتشكك ويطلب المزيد من المعلومات دون استخدام أى كلمة يمكن أن تجرم أى مسئول فهذا حق للقاضى فقط.

هناك إشكالية أخرى انتشرت كالوباء فى عدد من الصحف المصرية فى السنوات الأخيرة وهى تحول عدد كبير من الصحفيين إلى مندوبين غير مباشرين لإدارات الإعلان فى صحفهم بجانب عملهم الصحفى الأصلى وهذا يمحو الخط الفاصل بين تحرى الخبر الصحيح والتعبير عن الرأى الموضوعى وبين الإعلان، كما أنه خلط فاضح أصبح يستغله بعض رجال الأعمال بل وبعض المهن الحرة للظهور فى التليفزيون كما قد يستغله بعض الصحفيين فى ابتزاز رجال الإعمال.

هناك أيضا مشكلة انتشار الصحف الدينية سواء كانت إسلامية أو مسيحية فى مصر مما يساهم فى بث معاداة الآخر فى النفوس وفى إشعال الفتن الطائفية. كما نشأت شبكات تليفزيونية عربية تخصصت فى البرامج الدينية ولكنها للأسف تبث بعض

البرامج التى تزيد من بقعة الظلام الفكرى والثقافى فى عالمنا العربى. والغريب أنه بالتوازى مع ظاهرة التدين هذه فى مصر وفى عالمنا العربى سواء على مستوى الصحف أو التليفزيون ترعرع الفن الرخيص على مستوى المسرح والسينما والغناء ناهيك عن الانتشار الوبائى للفيديو كليب من خلال شبكات تليفزيون تخصصت فى نشر كل ما من شأنه أن يحط من الذوق العام.

كل هذه المشاكل تضاعف المهمة الملقاة على عاتق إعلامنا المحلى والقومى ويتطلب نظرة موضوعية للحالة التى أصبحنا نعانى منها، فلا هو إعلام يتصدى فى أغلبه للهجوم من الخارج وإذا فعل فى أن معظم ما ينشر يأتى فى إطار ردود الفعل ، ولا هو إعلام يقوم بتحصين جبهتنا الداخلية ونشر رسالة تنوير سياسى وثقافى وفنى فى مواجهة القهر والظلم والظلام الثقافى الذى نقاسى منه فى معظم بلادنا العربية.

دور الفضائيات العربية

بالطبع هناك بعض الاستثناءات التى لا يمكن إغفال محاولاتها التصدى للهجوم من الخارج سواء على المستوى القومى الرسمى أو على المستوى الرسمى غير المباشر كما هو الحال بالنسبة لأهم شبكتين فضائيتين عربيتين للتليفزيون وهما شبكتى الجزيرة والعربية، وبالنسبة لبعض الصحف وفى مقدمتها صحيفتا الحياة والشرق الأوسط. فوراء هاتين الفضائيتين كما وراء الصحيفتين إما قوى رسمية تساند ماليا وبغير حدود كما هو الحال بالنسبة للجزيرة، أو قوى مرتبطة بالقوى الرسمية بصورة أو بأخرى كما هو الحال مع العربية ومع الصحيفتين المذكورتين. إذ لا يمكن تبرئة أى من هاتين الشبكتين أو الصحيفتين من شبهة خدمة الاستراتيجية المحلية للبلد الذى يقف ورائها بصفة مباشرة أو غير مباشرة وإن يكن بذكاء وبحنكة إعلامية وبالاستعانة بخبرة إعلامية عربية أغلبها غير محلى.

كما لا يمكن تجاهل بعض الفضائيات المحلية التى نشأت فى حضن القطاع الخاص حتى فى مصر، إذ أصبحت هذه الفضائيات تنافس الشبكات العربية الأضخم الضخمة، من حيث نجاحها فى جذب قطاعات تتسع باستمرار من الجمهور مثل "دريم ٢" فى مصر خاصة برنامجها "العاشرة مساء" الذى يتميز بالجدية وبهدوء نبرة كل من مقدمته منى الشاذلى وضيوف البرنامج. على عكس بعض أهم البرامج التى ساهمت فى نجاح شبكة الجزيرة نظرا لتعطش الجماهير العربية للخلاف السياسى العلنى دون قيود

رسمية وبسبب الجرأة فى تناول الأوضاع السياسية المستبدة أو المترهلة كما هو الحال فى برنامج التيار المعاكس الذى شد رغم كل عيوبه عشرات الملايين من المشاهدين بل واختير مؤخرا كأكثر البرامج التليفزيونية شعبية فى العالم العربى.

ولكن هناك فى الجزيرة أيضا برامج سياسية وتسجيلية جادة بجانب نشراتها الإخبارية الجيدة التى أدت إلى محاولة بعض الفضائيات العربية وبل وحتى الأجنبية "الرسمية" مثل "العالم" الإيرانية و"الحرة" الأمريكية إلى السير على نهجها ولو إلى حد ما. وكما هو معروف فإن الإدارة الأمريكية شنت " الحرة" فى محاولة باءت حتى الآن بالفشل لمواجهة ما اعتبرته تيارا عدائيا تعمل الفضائيات العربية على نشره ما دفع الرئيس بوش نفسه للهجوم على هذه الفضائيات.

كما يعود النجاح الذى حققته الجزيرة بسرعة إلى المستوى المهنى الجيد الذى تميزت حيث ورثت فضائية الـ BBC العربية التى شاركت المملكة العربية السعودية فى إنشائها إلى أن اختلفت مع هذه المؤسسة سياسيا فتبنت دولة قطر هذا المشروع بكامله وبكوادره المدربة تدريبا جيدا والتى كان بعضها يعمل فى الإذاعة البريطانية ولكن أعيد تدريبهم على يدى خبراء تليفزيون الـ BBC. ولضمان استمرار التدريب الجيد أنشأت الجزيرة مركزا خاصا ملحقا بها لتدريب الكوادر الجديدة أو كوادر التليفزيونات العربية الأخرى التى قد ترغب فى ذلك.

كما يعود نجاح الجزيرة إلى شبكة من المراسلين الأكفاء المنتشرين فى أنحاء عديدة من العالم بحيث استطاعت أن تغطى معظم الأخبار العربية والعالمية فكسرت بذلك احتكار وكالات الأنباء وشبكات التليفزيون الأجنبية للأخبار كما وضعت حدا لتغطيتها للأخبار العربية من وجهة نظر أجنبية، بل واضطرت حتى شبكة CNN أول شبكة فضائية للأخبار فى العالم إلى الاستعانة بها فى تغطية بعض الأحداث فى أفغانستان أولا ثم فى العراق قبل احتلاله.

ولكن لا يمكن إغفال تأثير تيار سياسى محدد على الجزيرة فى الفترة الأخيرة وهو التيار الدينى السياسى، وإن يكن لا يجب المبالغة فى هذه التهمة فالقائمون على الشبكة أكثر حذقا ومهنية من أن يجعلوها بوقا مكشوفا لآى تيار بعينه. ومن ثم فالشبكة مازالت تحظى بأوفر قدر من الاحترام مما مكنها مثلا من الحصول على البث

الحصرى لرؤية الكاتب والصحفى الكبير محمد حسنين هيكل لفترة من أهم الفترات فى تاريخ مصر المعاصر وأكثرها تأثيرا فى العالم العربى.

كما احتفظت الشبكة بدور الريادة فى حقل تكنولوجيا المعلومات بحيث أصبح لها أفضل موقع للأخبار والبرامج السياسية على شبكة الانترنيت بالعربية وبالإنجليزية كما تعمل حاليا على تخصيص قناة تليفزيونية تذيع كل برامجها باللغة الإنجليزية وكان ذلك هدفا قديما طالما تطلعت إليه الجامعة العربية ولكن ها هى إحدى أصغر دولها تحقق ما عجزت عنه ٢٢ دولة مجتمعة.

ولعل من بين أهم نتائج انتشار الفضائيات العربية بصفة عامة إيقاظ الوجدان العربى وتدعيمه قبل أن يستسلم تماما للنزعات القطرية وعوامل التفرقة إضافة إلى تنمية الوعى السياسى للجماهير بقضاياها الحيوية داخليا وقوميا ودوليا مع طرح بدائل ووجهات نظر متنوعة لدرجة أن صالون بن رشد عقد أمسية ثقافية فى مايو ٢٠٠٤ لمناقشة إذا كانت القنوات الفضائية العربية حلت محل الأحزاب السياسية فى توجيه الشارع العربى بعد التراجع المستمر فى دور هذه الأحزاب.

هناك بالطبع بعض السلبيات فى ظاهرة نشوء وتعدد الفضائيات العربية فمعظم برامج هذه الفضائيات تتجاوز الواقع المحلى لتركز على القضايا الخارجية كما تضطر بعض الفضائيات للبث من خارج أراضى القوى التى تقف وراءها كما هو الحال فى الـ "إم بى سى" والعربية اللتان تتخذان من دبى مقرا لهما، تماما كما تصدر من لندن بعض الصحف العربية الناجحة وفى مقدمتها الحياة والشرق الأوسط اللتان تتعاملان كما تتعامل الـ "إم بى سى" والعربية مع الشأن السعودى باستحياء وحذر ربما أكثر مما تتعامل به الجزيرة مع الشأن القطرى.

كما أنه رغم كل ما حققته بعض الفضائيات العربية من نجاح إلا أن ذلك لا يغنى عن إنشاء فضائية عربية تجسد التعاون بين المؤسسات العربية المختلفة على نمط شبكة Euro News التليفزيونية بحيث تشكل بداية تعاون جدى بين المؤسسات الإعلامية العربية على أرض الواقع الملموس محليا وقوميا وعالميا لتحل على الأقل بدلا من عشرات محطات الإذاعات والتليفزيون التى تذيع دون جمهور ومحل عدة وكالات للأنباء ربما لا تستفيد بأخبارها أى صحيفة أو مؤسسة غير عربية واحدة. إذ يمكن صب الموارد المادية والبشرية المبعثرة دون عائد ملموس فى وكالة أنباء عربية تتمتع

بالمصداقية الواجبة تمهيدا لشبكة تليفزيونية موحدة أيضا.

مفهوم أن هناك صعوبات عديدة لتحقيق هذا الهدف وأولها الصعوبات السياسية فلا يوجد التكتل العربى السياسى الذى يمثله الاتحاد الأوروبى وراء Euro News ومع هذا يمكن لمثل هذه المبادرة أن ترتكز على عدد من القواسم السياسية المشتركة التى لا خلاف عليها ولعل أولها الرد على توحد الصورة العربية مع الإرهاب فى الذهن الغربى وخدمة قضايا أخرى لا خلاف عليها. فمن شأن ذلك أن يخدم أمة لا يجمعها سوى إطار فضفاض تمثله الجامعة العربية. ولكن بالرغم من هذه الحقيقة فإن بإمكان الجامعة بفضل وحدة الثقافة واللغة والتاريخ التى تجمع أعضاءها مواجهة تحديات إعلامية مشتركة فى عصر تسود فيه كتل اقتصادية وسياسية كبيرة رغم أن أعضاءها لا تتمتع بما تتمتع به الدول الأعضاء فى الجامعة.

كما نشير فى هذا الصدد إلى أنه رغم وحدة الثقافة واللغة والتاريخ التى تجمع بين الشعوب العربية فإن هذه الشعوب تأتى فى ذيل القوائم التى تنشرها منظمة اليونسكو من حيث استهلاك ورق الصحف ومعدلات القراءة والاستماع للإذاعات. كما لا يفوتنا هنا ملاحظة التدنى الخطير فى نشر الكتب وفى عدد القراء وما يمثله ذلك على العقل العربى المتهم فى الغرب بالقصور والغوغائية والميل إلى الإثارة والمبالغات فى التعبير عن نفسه.

الإعلام والجامعة العربية

أشرنا فيما تقدم إلى أن هناك بعض المحاولات الإعلامية الرسمية على المستوى القومى للتصدى للهجوم من الخارج بدرجة أو بأخرى. وأقصد هنا بالذات المحاولات التى قامت وتقوم بها الجامعة العربية ومكاتبها فى الخارج. إذ لعبت اللجنة الدائمة للإعلام المنبثقة عن الأمانة العامة للجامعة والتى تمثل فيها أجهزة الإعلام القطرية فى الدول المختلفة دورا فى توجيه هذه المكاتب وفى تمويل بعض نشاطاتها التى قامت بدور لا يمكن إنكاره فى خدمة القضية الفلسطينية فى الفترة التى لم يكن فيها مكاتب لمنظمة التحرير فى الخارج. وهناك نماذج مشرفة لبعض الذين عملوا بهذه المكاتب وعلى رأسهم الدكتور فايز صايغ والدكتور كلوفيس مقصود والدكتور عبد الوهاب المسيرى وليم ولغيرهم تراث إعلامى وفكرى. كما تخرج من هذه المكاتب إعلاميون لجأت الحكومات العربية بعد ذلك للاستعانة بخبرتهم فى مواقع إعلامية ودبلوماسية

مهمة، كما أصبح العديد منهم يشغلون مناصب مهمة ودائمة فى الأمم المتحدة نفسها.

فالحقيقة قامت هذه المكاتب بصورة تفاوتت من مكتب إلى آخر بإبراز صورة العرب القومية على المستويات الثقافية والحضارية بل والسياسية والرد على بعض الحملات الإعلامية ضد العرب وقضاياهم المشتركة فى الوقت الذى قامت فيه بالتعاون مع السفراء العرب لمواجهة هذه الحملات ولتنسيق الاتصالات مع الوزارات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى العديد من الدول سواء فى الأمريكيتين أو فى أوروبا وآسيا وأفريقيا.

ولعلنا نشير هنا إلى مثال جيد لما قام به مكتب الجامعة فى لندن بالتنسيق مع السفراء العرب وبوجه خاص مع سفير الجزائر المثقف والدبلوماسى والإعلامى البارز الأخضر الابراهيمى ومع السفير اللبنانى الممتاز نديم دمشقية فى تنظيم غداء شهرى خلال سنة ١٩٧٥ مرة مع أحد الوزراء البريطانيين ومرة أخرى مع نظيره فى حكومة الظل لمناقشة كافة القضايا القومية وهو أمر لم يكن يتيسر لو عمل كل سفير بمفرده.

كما نجحت بعض هذه المكاتب إلى الحد الذى بدأت بعض الدول بالاعتراف بها كبعثات دبلوماسية مستقلة تمثل الأمة العربية ولا تمثل بلدا عربيا محددا. وأخذت الهند المبادرة فى هذا الشأن وكان يمكن أن تتبعها مبادرات مماثلة من دول أخرى لولا ما أصاب هذه الأمة من نكسات بدءا بهزيمة سنة ١٩٦٧ وانتهاء بالتقوقع الجزئى لبعض الدول داخل مجموعات إقليمية خارج إطار الجامعة العربية بجانب تشرذم الدول الباقية بحيث لم يصبح هناك ما يجمع بينها سوى إطار الجامعة الذى مهما ترهل يبقى الإطار الوحيد الجامع لأمة يجمع بينها أيضا المصير المشترك مهما اختلف منظور النظم العربية لهذا المصير بحكم عوامل متعددة مثل الاختلاف الحاد فى الثروة وفى مراحل التطور وفى النظم القائمة.

صحيح أن بعض مكاتب الجامعة مازالت تعمل فى الخارج إلا أن الأمانة العامة بدلا من الاستعانة بمفكرين وإعلاميين عرب وكوادر إعلامية، أصبحت تستعين بموظفين معارين من الدول. فلا هم مفكرون أو إعلاميون بارزون ولا هم من بين كوادر اختيرت أصلا بامتحانات تحريرية وشفهية لتثبت القدرة على التحرير والكتابة بإحدى اللغات الأجنبية مع فهم للقضايا العربية المشتركة ثم دربت داخل الجامعة كإعلاميين عرب وليسوا إعلاميين أو دبلوماسيين قطريين أصلا يسعى بعضهم لارتداء

ثوب القومية فجأة للحصول على مناصب وامتيازات مادية ودبلوماسية.

وبالطبع لا يعنى ذلك عدم وجود بعض الأكفاء ممن أعيروا أو عينوا من الدول العربية لهذه المكاتب. ولكن حتى هؤلاء كانوا يحتاجون إلى من يعمل معهم من كوادر إعلامية مدربة على النحو المذكور وهو أمر صار صعب المنال بعد أن ألغيت الامتحانات التى كانت شرطا للالتحاق بإدارة الإعلام بالجامعة وهى إدارة تقلصت للأسف ليصبح فيها موظف واحد لا غير! أما الالتحاق بالجامعة من بين الشباب العربى فإنه أصبح بالتعيين المباشر منذ تولى الوزير السابق محمود رياض منصب الأمين العام، كما أصبح كل أمين عام يصطحب مجموعته التى كانت تعمل معه فى السابق ليدير بها منظمة يفترض فيها أنها منظمة قومية، مع اضطراره بالطبع للاستعانة فى بعض المناصب الرئيسية التى يجب أن يشغلها ممثلون من الدول العربية المختلفة بتوازنات محسوبة.

ولا يجب المقارنة فى هذا الصدد مع الأمم المتحدة كما تفعل بعض قيادات الأمانة العامة عندما ترد على الانتقادات التى توجه للجامعة من حيث ضرورة تنشئة كوادر تتجاوز المشاعر والولاءات القطرية الضيقة إلى الحد الذى يمكنها من التحرك إعلاميا من منطلق يخدم القواسم العربية المشتركة. كما أن حتى الأمم المتحدة تربى داخلها كوادرها الخاصة علما بأن الأمين العام الحالى كوفى أنان صعد من هذه الكوادر. كما أنها تجرى امتحانات للمتقدمين للالتحاق بالكثير من وظائفها وليس عن طريق التعيين سوى فى المناصب التى يراعى فيها التوازن بين بعض الأقاليم.

وعمليا يقتصر دور الجامعة إعلاميا حاليا على اللجنة الدائمة للإعلام التى تجتمع على مستوى وكلاء وزارات الإعلام فى يونيو من كل عام لدراسة القضايا العربية من منظور إعلامى، ويصطحب كل وكيل وزارة اثنين أو ثلاثة موظفين يمثلون الإذاعة والتليفزيون وهيئة الاستعلامات فى حالة وجود مؤسسة تقوم بهذه المهمة. وإذا رأت اللجنة أن هناك موضوعات تحتاج لتخصص بعينه فإنها تحيل الموضوع إلى فرق عمل من المتخصصين. ثم ترفع اللجنة توصياتها لمجلس وزراء الإعلام الذى إما يوافق أو لا يوافق أو يعدل هذه التوصيات غالبا فى نفس الشهر.

وإذا رأى المجلس أن هناك نقاط تماس بين الإعلام أو الأمن أو الثقافة أو الصحة أو التعليم أو الرياضة مثلا، تعقد اجتماعات مشتركة مع الوزراء العرب

المختصين لاتخاذ قرارات للتنسيق بين الإعلام وبين النشاطات المختلفة مثل مكافحة الإرهاب بعض آفات المجتمع الأخرى كالمخدرات.

ثم تجتمع اللجنة الدائمة للإعلام مرة أخرى فى يناير من كل عام لمتابعة ما تم تنفيذه أو لم تنفيذه من قرارات وزراء الإعلام

وتثير اللجنة قضايا مهمة مثل حقوق الملكية الثقافية التى أصبحت قضية دولية لا يمكن التغاضى عنها، ومثل أهمية تحديث ميثاق الشرف الإعلامى الخاص بالإذاعة والتليفزيون والصحافة علما بأنه بينما يوجد تشريع عربى خاص بالإعلام المطبوع، فإنه لا يوجد تشريع خاص بالإعلام المرئى والمسموع. كما أنه لا يوجد تشريعات خاصة بالفضاء العربى وإنما توجد فقط مواثيق شرف، وذلك على عكس الفضاء الأوروبى المحكوم بتشريعات محددة أدت على سبيل المثال إلى طرد قناة المنار من القمر الأوروبى. كما يتطلب توسع الدول العربية فى استخدام الانترنيت وخدمات المعلومات تشريعات تخدم هذين المجالين اللذين اكتسبا بسرعة أهمية بالغة فى عملية الإعلام.

ولكن اللجنة تخضع لاعتبارات تعانى منها الجامعة بصورة عامة فى مقدمتها العامل المادى. وربما يكفى فى هذا الصدد أن نشير إلى أن الأمين العام السابق الدكتور عصمت عبد المجيد اضطر مرتين لأن يلجأ إلى رئيس الإمارات العربية الراحل الشيخ زايد لكى يسد العجز الخطير فى ميزانية الجامعة بسبب عدم سداد العديد من الدول لأنصبتها، فمنح الشيخ زايد الجامعة كل مرة مليونى دولار!

كما أنه ليس هناك ما يلزم الدول الأعضاء بتنفيذ توصيات اللجنة الدائمة للإعلام التى تتحول إلى قرارات يصدرها مجلس وزراء الإعلام مثل فى ذلك مثل كل توصيات وقرارات الجامعة.. فكما قال لى أحد كبار الإعلاميين الذى ترأس هذه اللجنة عدة سنوات "إننا لا نملك فى هذه اللجنة سوى تقديم روشتة إعلامية للدول الأعضاء وعلى كل من هذه الدول أن تصرفها أو لا تصرفها أو تختار منها ما تراه مناسبا لها لتصرفه من صيدليتها الخاصة"!

فمثلا وضعت اللجنة استراتيجية إعلامية لعشر سنوات منذ منتصف التسعينات تضمنت أهدافا محددة مثل المحافظة على الهوية العربية فى عصر العولمة ومكافحة الإرهاب والتطرف والآفات التى تنخر فى الجسد العربى بالاستعانة بأحدث تكنولوجيا

سواء فى الفضاء أو على الأرض أو من خلال شبكة الانترنيت بهدف تفعيل دور المواطن العربى فى مجتمعاته فى محاولة لكى يصبح الإعلام قاطرة التقدم فى العالم العربى.

وعلى سبيل المثال أيضا وافق وزراء الإعلام العرب بالفعل على توصية من اللجنة فى ٢٠٠٣/٦/٢٧، على إنشاء مركز عربى للرصد، ووكالة أنباء عربية مصورة، بل قناة فضائية يتم تمويلها عن طريق القطاع الخاص. ولكن أين هى الخطوات التى اتخذت للتحرك فى هذا الاتجاه. ولا خطوة واحدة!

وقد يجدر أن نشير إلى أن اللجنة تنبهت لخطورة ظاهرة الإرهاب منذ سنة ١٩٩٢ قبل أن تتنبه المجتمعات الغربية لخطورتها رغم تعرض بعضها للإرهاب الداخلى كما شاهد العالم فى حادث تفجير مبنى الاتحاد الفيدرالى فى مدينة أوكلاهوما الأمريكية سنة ١٩٩٥ الذى تسبب فى قتل ١٦٨ من الرجال والنساء والأطفال ناهيك عن الحوادث الإرهابية فى أيرلندا وانجلترا خلال عدة سنوات. ولم تتنبه هذه الدول لخطورة الإرهاب وقابلية انتشاره كوباء إلا بعد هجوم ٢٠٠١/٩/١١ على نيويورك وواشنطن.

وعندئذ اتهمتنا أمريكا وبعض الدول الغربية بتصدير الإرهاب لها عن حق أحيانا بسبب القهر الداخلى الذى يستطيع قمع الحركات الإرهابية فتضطر للهجرة إلى الخارج، ودون وجه حق فى الكثير من الأحيان لأن هذه الدول الغربية تعد سببا رئيسيا فى انتشار هذه الظاهرة إما بتواجدها العسكرى فى المنطقة التى تنوعت أشكاله من قواعد عسكرية فى بعض الدول إلى احتلال مباشر فى العراق وإما بتحالفها مع إسرائيل وتجاهلها لجرائمها ضد الفلسطينيين ولمساندتها خلال فترة طويلة للنظم القمعية العربية وتفضيلها استقرارا فى المنطقة تحول إلى جمود وركود.

الانفصال بين اللغة والفعل

وكما فى معظم مواقفنا إزاء الاتهامات المختلفة التى توجه إلينا فإننا غالبا ما نواجهها بردود فعل آنية بدلا من تبنى استراتيجية متكاملة حتى ولو نفذنا منها الخطوة تلو الخطوة بصورة واقعية لتحل محل الشعارات التى نسارع برفعها والأمانى التى نكتفى بترديدها أو بإعلان خطة لا ننفذها. أى أن اللغة تحل فى الكثير من الأحيان محل

العمل لنؤكد للعالم صورة كونها عنا وهى بأننا مازلنا أسرى للغة انفصلت عن الواقع بدرجة أو بأخرى.

وقد استغل المتربصون بنا فى الغرب هذا القدر من الانفصال بين اللغة والواقع لكى يزيدوا من تشويه صورتنا. ولعل كتاب جون لافين "العقل العربى: الحاجة إلى فهمه" فى مقدمة ما نشر فى هذا الصدد وأكثرها تأثيرا رغم أنه نشر منذ أكثر من ثلاثة عقود وأعيد نشره عدة مرات بلغات مختلفة ومنها العربية. فتحت هذا العنوان المضلل عمدا لا يحاول المؤلف فقط الاستهزاء بالعقل العربى الذى يتهمه بأنه غارق فى لغته التى تخلفت عن مواكبة الحضارة الحديثة ومفرداتها، ولكنه يغالى أيضا فى الاختيار القسرى لبعض الأحداث وفى انتزاعه ببعض التصريحات العربية الرسمية من سياقها الصحيح مشوها بعض الخصائص والتقاليد والعادات العربية ليصل فى النهاية إلى كاريكاتير مخل تماما بصورة العرب.

فلافين – ونترجم هنا من الأصل الإنجليزى (طبعة سنة ١٩٧٥)، يخاطب الغرب فيقول أن: "العربى غير وفى بصورة محبطة" كما أنه "متقلب الأطوار ويستثار بسرعة ومتعصب فى الكثير من الأحيان، كما أنه يستجيب للمؤثرات البيئية ولكنه فى الوقت ذاته قادر على الشعور بعدم الاكتراث وبالاكتئاب وبالحزن بسرعة كما ستجد أنه يستغرق تدريجيا وبامتعاض ملحوظ فى صمت كامل". كما يتهم لافين العربى بأنه "غير حساس لمعاناته ولشقاء الآخرين".

ويمضى لافين فيقول "كما أن العنف فى العالم العربى هو أكثر الأشكال الإيجابية التى تميز الصلاة أو الدعاء وينقل الأب هذا العنف إلى الابن الأكبر وإلى الابن الأصغر وإلى حمار أو كلاب الأسرة ". ومع كل هذا السخف والتحقير لشعب بأكمله فإن تعليقات الصحف والمجلات البريطانية مثلا أشادت بالكتاب عند نشره مرة "لحكمته وطرافته وقدرته على إنعاش الفكر"، ومرة أخرى "لأنه يثير جدا الإعجاب به"، بل ووصفه معلق آخر بأنه "متحضر فى محتواه ولهجته"[١].

---

(١). راجع بحثى بعنوان "Understanding the Modern Arab World" الذى نشرته سنة ١٩٧٦ دار النشر البريطانية "Graham & Truman" كأول فصل فى موسوعتها السنوية " Arab Business Year Book".

ولعل أهم ما يتعلق بهذا الكتاب أن الكثيرين من الصحفيين الغربيين الذين يتخصصون فى الشئون العربية يعتبرونه حتى الآن المرجع الأول لهم فى فهم العقلية العربية. ولعل أقبح مثل على ذلك هو أنه أحد أهم الكتب التى يستخدمها جيش الاحتلال الأمريكى فى العراق ليس فى معاملة العراقيين فحسب، ولكن فى الاسترشاد به فى أساليب تعذيب السجناء العراقيين كما حدث فى سجن أبو غريب وكما يحدث فى تعذيب السجناء العرب فى سجن جوانتنامو حيث يعذب السجناء والسجينات ضمن ما يعذبون به بوقوفهم عرايا أمام سجانيهم.

وفى النهاية لا يمكن إلا أن نقول أن الإعلام العربى مثقل بتحديات داخلية وخارجية عديدة وكلها تحديات إن لم نواجهها بصراحة ووعى تام بأبعادها المختلفة محليا وقوميا فإن انعكاساتها السياسية والاجتماعية بل والاقتصادية ستستمر فى الإضرار بمختلف أوجه الحياة العربية. أما بعض التقدم الذى نشاهده حاليا فى فضائياتنا وفى بعض صحفنا العربية وفى بعض أجهزتنا القومية فإنه ليس سوى مجرد إرهاصات فى مرحلة يرجى أن تكون انتقالية من التقليد والتبعية وردود الفعل إلى الاستقلال والتكامل مع استراتيجية محلية وقومية شاملة.